

قُضرت :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٩ من القرار الوزاري رقم ٩ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه النص الآتي :

تشكل لجنة في كل مديرية شئون اجتماعية من .

(١) مدير المديرية أو من ينوبه

(٢) عضو من مجلس إدارة الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الخاصة بدائرة المديرية من المهتمين بالعمل الاجتماعي يختاره مجلس إدارة الاتحاد

(٣) مدير إدارة الضمان الاجتماعي بالمديرية

(٤) أخصائي إعانات العاملين السابقين بإدارة الضمان الاجتماعي بالمديرية

(٥) مندوب الحكم المحلي الذي تختاره المحافظة

ويكون أخصائي إعانات العاملين السابقين بإدارة الضمان الاجتماعي مقررا للجنة وتختص بنظر طلبات الإعانة واقتراح مقدارها .

وتجتمع اللجنة دوريا كل خمسة عشر يوما على الأقل . ولا يكون اجتماعها صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائها على أن يكون من بينهم الرئيس ومدير إدارة الضمان الاجتماعي بالمديرية ، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريرا في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٩٢ (٧ ديسمبر سنة ١٩٧٢)

دكتورة : عائشة راتب

وزارة العدل

قرار رقم ١٢٤٣ لسنة ١٩٧٢

بإضافة بند جديد إلى المادة ١٣ من القرار الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون العقوبات ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ باستبدال صحيفة الحالة الجنائية بشهادة تحقيق الشخصية ومذكرة السوابق ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠٤ لسنة ١٩٦٢ بإعادة تنظيم قلم السوابق التابع لمصلحة تحقيق الشخصية من الناحيتين الإدارية والفنية ؛

وعلى القرار الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق والقرارات المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبعد الاتفاق مع وزير الداخلية ؛

قُضرت :

مادة ١ - يضاف إلى المادة ١٣ من القرار الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ المشار إليه بند جديد نصه الآتي :

(سادسا) فرار الموقوف عن العقوبات التبعية والآثار الجنائية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٨ رمضان سنة ١٣٩٢ (٤ نوفمبر سنة ١٩٧٢)

محمد سلامة

قرار وزاري رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٧٢

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ؛

وعلى كتاب محكمة الاسكندرية الابتدائية رقم ٢١٣ المؤرخ ١١/٦/١٩٧٢ ؛

وعلى كتاب إدارة النيابة رقم ٣٧ - ١/٧ المؤرخ ٢٢/٦/١٩٧٢ ؛

قُضرت :

مادة ١ - تنشأ بدائرة شرطة سيدى جابر محكمة جزئية تسمى (محكمة سيدى جابر الجزئية) تكون تابعة لمحكمة الاسكندرية الابتدائية ويشمل اختصاصها دائرة شرطة سيدى جابر بمدينة الاسكندرية ويكون مقرها بمبنى مجمع المحاكم الجديد بشارع محمد كريم قسم المنشية بالاسكندرية .

مادة ٢ - تحال جميع القضايا التي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة سيدى جابر الجزئية إلى هذه المحكمة بالحالة التي هي عليها بدون مصاريف ما لم تكن مؤجلة للنطق بالحكم .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٧٣ .

تحريرا في ١٣ شوال سنة ١٣٩٢ (١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٢)

محمد سلامة